كلمة المحافظ بالإنابة الدكتور محمود عيسى دوتسي
الأمين الدائم لوزارة المالية الاتحادية، جمهورية نيجيريا الاتحادية
في الاجتماع السنوي الثاني والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية
جدة – المملكة العربية السعودية، مايو ٢٠١٧

معالي رئيس مجلس المحافظين،
معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية،
أصحاب المعالي المحافظين والمحافظين المناوبين،
أصحاب السعادة الضيوف الكرام،
أيها السيدات والسادة الكرام.

بالنيابة عن حكومة وشعب نيجيريا، أود أن أتوجه بخالص الشكر والامتنان لخادم الحرمين الشريفين، ولحكومة وشعب المملكة العربية السعودية على حرارة الاستقبال وكرم الضيافة اللذين حظينا بهما منذ وصولنا إلى جدة. وإنه لمما يشرفني أن أخاطب اليوم الاجتماع السنوي الثاني والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ معالي الدكتور بندر محمد حجار، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وإدارة المجموعة على هذا الاجتماع الجيد التنظيم.

كما يطيب لي أن أنضم لأصحاب المعالي المحافظين الآخرين الذي تحدثوا قبلي لأسجل تقدير نيجيريا للدكتور أحمد محمد علي المدني على تفانيه في خدمة البنك الإسلامي للتنمية، متمنياً له دوام الصحة والعافية في مقبل أيامه. كما أود أن أتوجه بالشكر والتقدير لمجموعة البنك على المبادرات المختلفة التي أطلقتها، وعلى علاقات العمل الأخوية التي تربطها بنيجيريا، ولا سيما منذ الافتتاح الرسمي للمكتب القطري في نيجيريا الذي سيقدم خدماته باعتباره مركزاً إقليمياً وإقليمياً فرعياً.

لقد أدى الدعم والتشجيع اللذين تلقتهما نيجيريا من مجموعة البنك إلى تعزيز موقف نيجيريا، وبخاصة في مجال التصدي للتحديات الراهنة التي تواجهها البلاد، ومنها إعادة البناء، والإعمار الاقتصادي للمنطقتين الشمالية الشرقية والدلتا.

وسأتطرق الآن بصورة موجزة لاقتصاد نيجيريا.

الاقتصاد النيجيري

كما تعلمون جميعاً، كانت نيجيريا إحدى البلدان الأكثر تضرراً من جراء تراجع أسعار السلع، ولاسيما تراجع بأسعار النفط. ويظل الأثر الذي أحدثته الخسائر في الإيرادات على الموازنة العامة والضغوط على ميزان المدفوعات عظيماً. وفي ضوء التصور السابق، شرعت الإدارة الحالية لفخامة الرئيس محمد بخاري في اتخاذ سلسلة من الإجراءات والإصلاحات للتخفيف من أثر هذه الضغوط من خلال سلسلة من

التدخلات، ومنها نمو القطاع غير النفطي بتعزيز كفاءة تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، وخفض تكلفة الأعمال، ودعم الزراعة، والبنية التحتية، والتصنيع بإنعاش الاقتصاد من خلال تقديم دعم مالي خاص للمواطنين من جملة إجراءات عديدة أخرى. وقد تحسن الوضع الآن بدرجة كبيرة، مع انتعاش وتعافي ثقة المستثمرين. وخلال ذلك كله، حافظنا على ثباتنا مركّزين جهدنا على مكافحة الفساد، وتعزيز المؤسسات، وتحسين الحوكمة العامة. وقد انبثق عن ذلك كله، الاعتقاد الجازم بأن نيجيريا ستخرج من حالة الكساد الاقتصادي، وهو أمر يثلج الصدر حقا.

وكل هذه الجهود والتدخلات ترتكز على "خطة الإنعاش والنمو الاقتصاديين النيجيرية". واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز هذه الخطة.

"خطة الإنعاش والنمو الاقتصاديين النيجيرية " نظراً لما حباه الله لنيجيريا من موارد طبيعية وبشرية كبيرة، فإن لديها القدرة اللازمة لتتحول إلى قوة فاعلة كبرى على صعيد الاقتصاد العالمي. ولكن هذه القدرات ظلت غير مستغلة إلى حد كبير، مما ترك الاقتصاد يعمل بمستوى نمو غير مثالي. ولكي تنتقل البلاد إلى وضع اقتصاد كلي مستقر، وإعادة إطلاق قاطرة النمو في أعقاب التراجع الأخير في هذا النمو، وانتهاج مسار نمو قوي وفعال ومستدام، وضعت الحكومة الاتحادية خطة شاملة هي "خطة الانتعاش والنمو الاقتصاديين النيجرية" التي أطلقت في ٧ مارس ٢٠١٧.

وتركزت الخطة على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وتنويع الاقتصاد (بعيداً عن هيمنة النفط)، وجعل بيئة الأعمال أكثر مواتاة وقدرة على المنافسة، وتحسين الحوكمة والأمن في البلاد.

وستستعين حكومة نيجيريا، في تنفيذ الخطة، بخطة التنفيذ الاستراتيجية التي تشمل الإجراءات اللازمة لزيادة الاستثمارات العامة والخاصة، وتحديد أولويات الدعم المقدم للقطاعات بمزايا مقارنة وتنافسية، والتصدي للعراقيل الملازمة للقيام بالأعمال، مع توفير بنى تحتية رفيعة المستوى وتشجيع الإدماج الاجتماعي. والهدف المنشود هنا هو نمو الناتج المحلي الإجمالي بمستوى ٧ في المئة، وهو معدل يمكن أن يكون مدفوعاً بقوة نمو القطاع غير النفطي، ولا سيما الزراعة والتصنيع والمعادن الصلبة.

وتختلف خطة الانتعاش والنمو الاقتصاديين عن الخطط السابقة من جوانب عديدة. فهي، باعتبارها خطة مدتها أربع سنوات، تركز على جوهر استراتيجية تنفيذ الخطة. وأكثر من أي وقت مضى، هناك التزام قوي وإرادة سياسية على أعلى مستوى لتسهيل تنفيذ الخطة. كما تحدد الخطة ملامح مبادرات جديدة وجريئة تقوم على التعاون مع القطاع الخاص. وبموجب هذه الخطة تركز التنمية على تعميق وتوسعة استثمارات القطاع الخاص في قطاعات الزراعة والطاقة والتصنيع والمعادن الصلبة والخدمات في اقتصاد نيجيريا. وستدعم الحكومة القطاع الخاص ليغدو القاطرة المحركة للنمو الوطني والتنمية الوطنية، بعيداً عن الاعتماد الكبير على الحكومة، والنفط. وفي إطار الاستراتيجية العامة لشمول الجميع في الخطة، ستتعاون الحكومة الاتحادية تعاوناً نشطاً مع الحكومات المحلية وعددها ٣٦ حكومة لتعزيز الاتساق في إدارة الاقتصاد النيجيري.

وتشتمل الخطة على إصلاح شامل لكامل القطاع الغازي والنفطي على امتداد سلسلة القيمة، لضمان حصول نيجيريا على أقصى قدر من المنافع من هذا القطاع الحيوي، حتى وإن كان النهج المتبع في إطار هذه الخطة هو تخفيف التركيز على النفط، ونظراً لمساهمة النفط في الإيرادات المالية والدخل من الصرف الأجنبي.

وتركز الخطة في جزء منها على خصخصة المؤسسات والأصول العامة، وتحديث مصافي النفط المحلية، لتقليص واردات المنتجات البترولية بنسبة ٦٠ في المئة في السنة المستهدفة ٢٠١٨. ومن المبادرات الاستراتيجية الأخرى المهمة الاستثمارات الكبيرة في البنى التحتية، وبخاصة في قطاعات الطاقة والإعمار الاقتصادي للمنطقة الشمالية الشرقية، ومشاريع إصلاح البيئة في دلتا النيجر في إطار الجهود الحكومية لوضع الاستدامة البيئية في صُلب سياساتها. واسمحوا لي أن أضيف أن هذه الخطة هي خطة طموحة، وأن تنفيذها بحلول ٢٠٢٠ يتطلب التكاتف والتعاون من قبل الجميع. وتتوقع نيجيريا أن ينضم جميع الشركاء، وأهمهم البنك الإسلامي للتنمية إلى هذا المسعى الطموح تلبية للتطلعات التنموية لشعبنا. وفي هذا السياق نريد أن يكون للبنك حضور ملموس أكبر، وأن ينفذ مشاريع رائدة في قطاع البنى التحتية في نيجيريا. وإننا لنشعر بالتقدير لعمليات البنك في قطاعات الماء والصحة والتعليم لدى عدد من حكومات الولايات، وإن كنا نطمح إلى مزيد من العمليات المماثلة. ونظراً للدور الفريد الذي يقوم به البنك بوصفه بنكاً إسلامياً تتوفر لديه أدوات تدخل متعددة، لا تتوفر لدى بنوك التنمية التقليدية، فإننا نتوقع من البنك أن يعمل بالتعاون الوثيق مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى ضماناً للتكامل العام في تدخلاته الإنمائية في نيجيريا.